www.eojm.org

الدعم القانوني للصحفيين والإعلاميين

التقرير الربع سنوي رابع
أكتوبر-ديسمبر 2022

EOJM
المرصد المصري للصحافة والإعلام
برنامج المساعدة والدعم القانوني

الدعم القانوني للصحفيين والإعلاميين

التقرير الربع سنوي الرابع (أكتوبر-ديسمبر 2022)

إعداد وتحرير
وحدة المساعدة والدعم القانوني

إخراج فني
الوحدة الإعلامية

ملخص تنفيذي

يهدف هذا التقرير إلى تسليط الضوء على القضايا التي عمل عليها فريق الدعم والمساعدة القانونية في مؤسسة المرصد للصحافة والإعلام خلال الربع الرابع من عام 2022، إلى جانب رصد أبرز الموضوعات والإجراءات القانونية التي تعرض لها الصحفيون/ات والإعلاميون/ات خلال الفترة التي يتناولها التقرير، وينقسم هذا التقرير إلى ثلاثة أقسام رئيسية.

يتناول القسم الأول من التقرير رصد قضايا الصحفيين/ات والإعلاميين/خلال الربع الرابع (أكتوبر – ديسمبر 2022)، وقد قدمت مؤسسة المرصد المصري للصحافة والإعلام عبر وحدة الدعم والمساعدة القانونية، الدعم القانوني المباشر في 27 قضية بنسبة بلغت 84.4%، ودعما قانونيا غير مباشر (عن طريق تقديم الاستشارات القانونية ومتابعة الجلسات) في 5 قضايا بنسبة بلغت 15.6%، وبلغت القضايا المدنية والعمالية 13 قضية بنسبة بلغت 40.6%، فيما بلغت القضايا الجنائية للصحفيين/ات والإعلاميين/ات 17 قضية بنسبة 53.1%، بينما بلغت قضايا تظلمات قيد الصحفيين/ات أمام اللجنة الاستئنافية بنقابة الصحفيين قضيتين اثنتين بنسبة بلغت 6.3%

وتضمن القسم أيضا موضوعات القضايا التي عمل عليها فريق الدعم والمساعدة القانونية بالمرصد بين دعاوى التعويض عن الفصل التعسفي للصحفيين/ات أمام محاكم أول درجة والاستئناف، والاتهام الموجه إلى الصحفيين/ات بالانضمام إلى جماعة إرهابية ونشر الأخبار الكاذبة واحتساب فترات تأمينية للصحفيين/ات، والتظلمات المقامة أمام اللجنة الاستئنافية لقيد الصحفيين/ات بجداول النقابة. كما تناول القسم الأول أيضا الجهات القضائية التي نظرت قضايا الصحفيين/ات والإعلاميين /ات التي عمل عليها فريق الدعم والمساعدة القانونية بالمرصد خلال الفترة التي يغطيها التقرير، حيث نظرت دوائر العمال 7 قضايا بنسبة بلغت 21.9%، ونظرت دوائر الإرهاب في محاكم جنايات القاهرة جلسات تجديد حبس الصحفيين/ات 9 قضايا بنسبة بلغت 28.3% ونظرت دوائر استئناف العمال 5 قضايا بنسبة بلغت 15.6%، ونظرت نيابة أمن الدولة العليا جلسات تجديد حبس الصحفيين فى 4 قضايا بنسبة بلغت 12.5%، ونظرت دائرة تظلمات الصحفيين بمحكمة استئناف القاهرة قضيتين اثنتين بنسبة بلغت 6.2%، فيما نظرت نيابة جنوب الجيزة الكلية جلسات تجديد الصحفيين/ات بالتساوي مع محكمة الجنح الاقتصادية و مصلحة خبراء وزارة العدل و نيابة استئناف القاهرة ونيابة المقطم قضية واحدة لكل منهما بنسبة بلغت 3.1%.

وقد أصدرت تلك الجهات القضائية 69 قرارًا في القضايا التي نظرتها، وتنوعت تلك القرارات بين تجديد حبس الصحفيين/ات والتي مثلت في 27 قرارًا، وقرارات تأجيل دعاوى العمال والتي مثلت في 12 قرارًا، وقرارات حجز دعاوى العمال والتي مثلت في 5 قرارات، وتساوت قرارات تأجيل استئناف العمال وأحكام التعويض لصالح صحفيين في عدد 3 قرارات لكل منهم، وتساوت قرارات رفض تظلمات قيد الصحفيين وقرارات تأجيل المحاكمات الجنائية الموضوعية و حجز الاستئناف للحكم، وتأجيل مناقشة الخبراء وإخلاء سبيل بضمان محل الإقامة في قرارين اثنين لكل منهم ، وتساوت قرارات استمرار العمل بالتدابير الاحترازية وقرارات حجز دعاوى جنائية للحكم، وقرارات رفض الاستئناف، وقرارات مد أجل النطق بالحكم، وقرارات تأجيل التحقيق، وقرارات إحالة دعاوى عمالية للتحقيق والحكم بالغرامة والبراءة، وقرارات إنهاء المأمورية أمام الخبراء والحكم برفض الدعوى في قرار واحد لكل منهم، كما تناول القسم الأول التوزيع الجغرافي للقضايا التي عمل عليها فريق الدعم القانوني للمرصد، حيث شهدت محافظة القاهرة 23 قضية بنسبة بلغت 71.9%، وشهدت محافظة الجيزة 9 قضايا بنسبة بلغت 28.1%.

بينما تناول القسم الثاني من التقرير الموضوعات والقضايا المتعلقة بالصحفيين/ات والإعلاميين/ات التي برزت خلال الربع الرابع من عام 2022، فيما تناول القسم الثالث والأخير الأحكام وقرارات إخلاء سبيل الصحفيين/ات والإعلاميين/ات خلال الربع الرابع من عام 2022.

المقدمة

تعد حرية الصحافة من أهم الحقوق الأساسية التي يقوم عليها بناء الدول الديمقراطية الحديثة، وهي جزء أساسي ورئيسي من الحريات العامة، وتعد مؤشرًا على شكل وطبيعة نظام الحكم السائد في أي دولة. وتتيح حرية الصحافة تدفقًا حرًا للمعلومات يساهم في تشكيل وعي المواطن وتوضيح ما له من حقوق وما عليه من واجبات، ويتم ذلك عبر تعزيز مبدأ الشفافية، والحوار المسئول، والموضوعية، واحترام عقل الإنسان وصون كرامته. وفى مصر تتعامل الأنظمة السياسية المتعاقبة مع حرية الصحافة واستقلالها باعتبارها ترفا، وترى أن حق المواطن في الحصول على المعلومة والتحليل هو حق مؤجل، لذا تعمل على تأميم حق المواطن فى صحافة حرة من المنبع، إذ يعيش الصحفيون المصريون أوضاعًا شديدة الصعوبة تتمثل في اتباع الحكومة المصرية سياسات ممنهجة تعتمد على التخويف والترهيب، تنتهي أحيانًا بزج عدد كبير من الصحفيين في السجون باتهامات ليس لها سند أو مسوغ قانوني، وذلك استناداً على قانون مكافحة الإرهاب رقم 94 لسنة 2015، والذي يشوبه شبهة عدم دستورية، هذا بالإضافة إلى معارضته لما ورد بقوانين الصحافة والإعلام التي تضمن الحماية للصحفيين وتحظر حبسه في جرائم النشر بدون مبرر قانوني، بالتوازي مع مخالفة المبادئ الدستورية التي تضمن توفير محاكمات عادلة لكافة المواطنين.

ويمكن القول أن قانون الإرهاب ساهم بشكل كبير في التضييق على حرية الصحافة المصرية، وتمثل ذلك في توجيه اتهامات للصحفيين تتعلق جميعها بالإرهاب مثل مشاركة جماعة إرهابية مع العلم بأغراضها، الترويج لارتكاب جرائم إرهابية، الانضمام إلى جماعة إرهابية ونشر أخبار كاذبة، وهي تهم تجد سندها في قانون الإرهاب السابق الإشارة إليه والذي يحوي نصوص مطاطة غير محددة بشكل كافي.

وفوق كل ذلك؛ توسعت السلطتين التنفيذية و القضائية، في إساءة استخدام الحبس الاحتياطي المطول بالمخالفة لمبدأ "المتهم برئ حتى تثبت إدانته"، فقد وصل أمر تجديد الحبس الاحتياطي للصحفيين/ات إلى تجاوز الحد الأقصى (مدة السنتين) بالمخالفة للمادة 143 من قانون الإجراءات الجنائية رقم 150 لسنة 1950 وفقًا لآخر تعديلاته "بألا تتعدى بأي حال من الأحوال مدة الحبس الاحتياطي أثناء التحقيق أو التقاضي أو كليهما في حالة الجنح مدة الستة أشهر. وألا تتعدى مدة الحبس الاحتياطي في حالة الجنايات الثمانية عشرة شهرًا، وفي حالة الجنايات المعاقبة بالسجن المؤبد أو الإعدام، فلا تتجاوز مدة الحبس بأي حال من الأحوال مدة السنتين".

بالإضافة إلى كل ذلك؛ فثمة مغالاة في تجديدات الحبس بدون عرض المتهم على جهات التحقيق وعدم السماح بالاستماع لأقواله أو أقوال من يمثله قانوناً بالمخالفة لنص المادة 136 من القانون رقم 150 لسنة 1950 والمعدلة بالقانون 145 لسنة 2006 من القانون الإجراءات الجنائية التي نصت على "يجب على قاضي التحقيق قبل أن يصدر أمرًا بالحبس أن يسمع أقوال النيابة العامة ودفاع المتهم".

ولم تقتصر الانتهاكات الموجهة ضد الصحفيين على السلطات القضائية فقط، بل أيضًا امتدت إلى المؤسسات الصحفية نفسها التي يعمل بها الصحفيون وتمثلت

هذه الانتهاكات في تعيين الصحفيين بدون عقود عمل لمدة تتجاوز مدة التدريب بالمخالفة لقانون العمل وقانون الصحافة، ودون التأمين عليهم بالمخالفة لقوانين التأمينات الاجتماعية، وعدم تطبيق الحد الأدنى للأجور عند تعيين الصحفيين/ات والإعلاميين/ات وانتهاءً بفصلهم فصلاً تعسفيًا دون إخطار مسبق أو إجراء أي تحقيق مسبق.

وفي إطار ذلك يأتي التقرير الربع السنوي الرابع خلال عام 2022 ليرصد آخر التطورات والإجراءات القانونية التي تمت في القضايا المنظورة أمام المحاكم الابتدائية ومحاكم الاستئناف والنيابات ومحاكم الجنايات ضد الصحفيين/ات، في الفترة من 1 أكتوبر إلى 31 ديسمبر 2022.

المنهجية

تهدف النشرة القانونية إلى تسليط الضوء على قضايا الصحفيين/ات والإعلاميين/ات التي استجدت أو التي مازالت متداولة أمام المحاكم الجنائية والمدنية، وآخر التطورات بها، وصور الدعم الذي قدمته وحدة المساعدة والدعم القانوني بالمرصد المصري للصحافة والإعلام للصحفيين/ات والإعلاميين/ات خلال الربع الرابع (أكتوبر- ديسمبر 2022). اعتمدت الوحدة القانونية بالمؤسسة على معايير محددة للحكم على قضية ما إذا كانت تنتمي إلى قضايا حرية الإعلام والصحافة أم لا وتتمثل هذه المعايير فيما يلي:

1) أن ما يثبت عمله بعضوية نقابة الصحفيين/الإعلاميين أو تصريح عمل أو تكليف من مؤسسة صحفية/ إعلامية أو أرشيف صحفي/ إعلامي أو شهادة للمؤسسة الصحفية/ الإعلامية عبر منصاتها الإعلامية أو المسئولين بها.

2) أن يكون الصحفي/ الإعلامي تم القبض عليه على خلفية عمله الصحفي/ الإعلامي، على سبيل المثال لا الحصر. –

3) تم القبض عليه أثناء تأدية عمله.

4) تم القبض عليه بسبب محتوى صحفي مكتوب مثل (الأخبار - التقارير - أو أي محتوى صحفي أو إعلامي آخر).

5) إذا تم القبض عليه بسبب مسماه الوظيفي وطبيعة عمله كونه "صحفيًا" أو "إعلاميًا".

6) استحدث المرصد المصري للصحافة والإعلام، برنامجًا جديدًا خلال العام تحت عنوان "حرية الرأي والتعبير"، متمثلًا في إلقاء القبض على الصحفيين على خلفية النشر على مواقع التواصل الاجتماعي آراءً أو أخبارًا لا تتضمن تحريضا على ارتكاب أيا من الجرائم المعاقب عليها قانونًا، وقد تم تفعيل هذا المعيار في بداية شهر يوليو من هذا العام (2022). مع الوضع في الاعتبار أن هذه القضايا ليست هي كل القضايا الموجودة في حرية التعبير، وإنما هي ما تمكن المرصد من الوصول إليه، وتوثيقه خلال هذه الفترة وفقا لمعايير المؤسسة، وجارٍ العمل باستمرار على تحديث هذه القضايا، وضم القضايا التي تتفق مع معايير المؤسسة.

وفي حالة انطباق تلك المعايير على القضية محل الخلاف يقوم المرصد المصري للصحافة والإعلام بتقديم الدعم اللازم، ويتمثل هذا الدعم في:

• **الدعم القانوني المباشر للصحفيين:** وذلك من خلال الوكالة القانونية المباشرة أو الإنابة القانونية، عن طريق تمثيل الصحفيين أمام الجهات القضائية المختلفة (المحاكم المدنية (دوائر العمال) ومكاتب خبراء وزارة العدل وهيئة التأمينات الاجتماعية ولجان فض المنازعات، ومكاتب العمل، ونيابة أمن الدولة العليا ومحاكم الجنايات)، ويتم ذلك عن طريق حضور الجلسات، وتحقيقات النيابة العامة وتجديدات الحبس، وتقديم الحجج والأدلة والبراهين في سبيل الدفاع عنهم وإثبات براءتهم، وإبداء المرافعات الشفوية، والبحث والتحضير لإعداد مذكرات الدفاع، وتقديم الشكاوى وتحرير المحاضر، واستخراج الأوراق والمستندات وتقديمها، وكذلك القيام بكافة الإجراءات القانونية اللازمة، والطعن بكافة طرق الطعن على الأحكام في المواعيد القانونية.

• **الدعم القانوني غير المباشر:** عن طريق تقديم النصائح والإرشادات والخدمات الاستشارية

القانونية في مختلف المسائل والوقائع، وشرح وتوضيح الحقوق المترتبة للصحفي، وتفسير وشرح القوانين والقواعد والتعليمات والأحكام الصادرة، وتزويد الصحفيين بأفضل السبل والطرق للتصرف بناء على الحالة القانونية لكل صحفي في حالة المنازعات المدنية أو حالات القبض والاحتجاز، وذلك من خلال التواصل مع محامي الصحف والصحفيين وذويهم، وكذلك التواصل مع أعضاء نقابة الصحفيين ونقابة الإعلاميين أو محاميها.

• **المتابعة القانونية:** وذلك بمتابعة المستجدات وآخر التطورات القانونية لقضايا الصحفيين والإعلاميين مثل متابعة جلسات تجديدات الحبس أو تجديدات التدابير الاحترازية أو متابعة إجراءات تنفيذ إخلاء سبيل الصحفيين والإعلاميين حتى إطلاق سراحهم من قسم الشرطة التابع لهم، وذلك عن طريق التواصل المباشر مع ذويهم أو مع من يمثلهم قانوناً أو عن طريق متابعة كافة وسائل الإعلام المختلفة بالنسبة للصحفيين الذين لم نتمكن من التواصل المباشر معهم أو مع من يمثلهم قانوناً.

القسم الأول:

رصد قضايا الصحفيين والإعلاميين خلال الربع الرابع من عام 2022

يهدف هذا القسم إلى عرض قضايا الصحفيين/ات والإعلاميين/ات التي قامت وحدة المساعدة والدعم القانوني بالمرصد المصري للصحافة والإعلام بتقديم الدعم القانوني المباشر وغير المباشر، أو المتابعة القانونية لهم خلال الفترة من (1 أكتوبر31- ديسمبر) 2022)؛ وخلال الفترة المشار إليها تابعت وحدة المساعدة والدعم القانوني بالمؤسسة 32 قضية للصحفيين/ات والإعلاميين/ات والمؤسسات الصحفية.

وفيما يلي تصنيف هذه القضايا وفقًا لنوع الدعم المقدم من المرصد، ثم وفقاً نوع القضية، والجهة المنظور أمامها القضية، تصنيف القضايا وفقًا للأحكام والقرارات الصادرة من الجهات القضائية، وأخيرًا التوزيع الجغرافي لتلك القضايا.

تصنيف القضايا وفقًا لنوع الدعم المقدم من المرصد

شكل (1) - تصنيف القضايا وفقًا لنوع الدعم المقدم من المرصد

قدمت وحدة المساعدة والدعم القانوني بالمرصد المصري للصحافة والإعلام دعمًا قانونيًا مباشرًا خلال الربع الرابع من العام بنسبة 84.4% بواقع 27 قضية، ودعما غير مباشر بنسبة 15.6% بواقع عدد (5) قضايا.

تصنيف القضايا وفقًا لنوع القضية

شكل رقم (2) تصنيف القضايا وفقًا لنوع القضايا

وفقًا لنوع القضية، جاءت في المرتبة الأولى القضايا الجنائية بنسبة بلغت 53.1% بواقع (17) قضية من إجمالي القضايا. وجاءت في المرتبة الثانية القضايا العمالية بنسبة بلغت 40.6% بواقع (13) قضية من إجمالي عدد القضايا المنظورة، بينما جاءت في المرتبة الأخيرة الطعون المرفوعة أمام لجنة تظلمات الصحفيين بمحكمة استئناف القاهرة بنسبة بلغت 6.3%، بواقع قضيتين اثنتين من إجمالي عدد القضايا.

تصنيف القضايا وفقًا لموضوع القضية

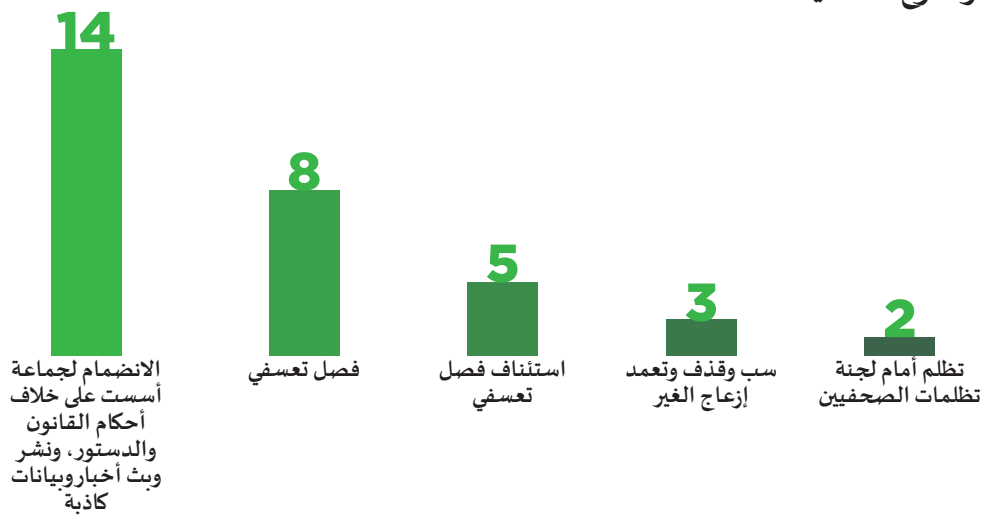

شكل رقم (3) تصنيف القضايا وفقًا لموضوع القضية

وفقًا لموضوع القضية، جاءت في المرتبة الأولى قضايا الانضمام لجماعة أسست على خلاف أحكام القانون والدستور، ونشر وبث أخبار وبيانات كاذبة بنسبة بلغت 43.7% بواقع (14) قضية من إجمالي عدد القضايا. وجاءت في المرتبة الثانية قضايا الفصل التعسفي بنسبة بلغت 25.% بواقع (8) قضايا من إجمالي عدد القضايا، وجاءت في المرتبة الثالثة قضايا استئناف قضايا الفصل التعسفي بنسبة بلغت 15.6% بواقع (5) قضايا من إجمالي عدد القضايا. وجاءت في المرتبة الرابعة قضايا السب والقذف وتعمد إزعاج الغير بنسبة بلغت 9.4% بواقع (3) قضايا من إجمالي عدد القضايا المنظورة. وجاءت في المرتبة الخامسة والأخيرة قضايا تظلمات الصحفيين أمام لجنة القيد بنقابة الصحفيين بنسبة بلغت 6.3% بواقع قضيتين من إجمالي عدد القضايا.

تصنيف القضايا وفرقا للجهة المنظورة أمامها القضية

شكل (4) - تصنيف القضايا وفقًا للجهة المنظور أمامها القضية

وفقًا للجهة المنظور أمامها القضية؛ جاءت في المرتبة الأولى القضايا المنظورة أمام دوائر الإرهاب بمحاكم الجنايات بنسبة بلغت 28.3% بواقع (9) قضايا من إجمالي عدد القضايا، بينما حلت في المرتبة الثانية القضايا المنظورة أمام دوائر العمال بنسبة بلغت 21.9% بواقع (7) قضايا من إجمالي عدد القضايا. وجاءت في المرتبة الثالثة القضايا المنظورة أمام دوائر استئناف العمال بنسبة بلغت 15.6% بواقع (5) قضايا من إجمالي عدد القضايا المنظورة.

وجاءت في المرتبة الرابعة القضايا المنظورة أمام نيابة أمن الدولة العليا بنسبة بلغت 12.5% بواقع (4) قضايا من إجمالي عدد القضايا المنظورة، وجاءت في المرتبة الخامسة القضايا المنظورة أمام لجنة تظلمات الصحفيين بمحكمة استئناف القاهرة بنسبة بلغت 6.2% بواقع قضيتين اثنتين من إجمالي عدد القضايا. وتساوت في المرتبة السادسة والأخيرة القضايا المنظورة أمام نيابة جنوب الجيزة الكلية والقضايا المنظورة أمام محكمة الجنح الاقتصادية مع القضايا المنظورة أمام نيابة استئناف القاهرة، والقضايا المنظورة أمام نيابة المقطم، والقضايا المنظورة أمام مصلحة خبراء وزارة العدل، بنسبة بلغت 3.1% بواقع قضية واحدة لكل منهم من إجمالي عدد القضايا المنظورة.

تصنيف القضايا وفقًا للأحكام والقرارات الصادرة

شكل (5) - تصنيف القضايا وفقًا للأحكام والقرارات الصادرة

أصدرت المحاكم الابتدائية ومحاكم الاستئناف، والنيابات في قضايا الصحفيين/ات (69) قرارًا خلال الربع الرابع من العام ، وترجع زيادة أعداد القرارات عن عدد القضايا إلى أن هناك أكثر من قضية صدر فيها أكثر من قرار خلال الفترة المذكورة. ويمكن تصنيف القضايا وفقًا للأحكام والقرارات الصادرة، حيث جاءت في المرتبة الأولى قرارات تجديد حبس الصحفيين سواء من النيابة العامة أو غرفة المشورة بنسبة بلغت 39.5% بواقع (27) قرارًا من إجمالي القرارات الصادرة في القضايا المنظورة.

وجاءت في المرتبة الثانية القرارات الصادرة بتأجيل قضايا العمال بنسبة بلغت 17.6% بواقع (12) قرارًا من إجمالي القرارات. وجاءت في المرتبة الثالثة القرارات الصادرة بحجز دعاوى العمال للحكم بنسبة بلغت 6.4% بواقع (5) قرارات من إجمالي القرارات. وتساوت في المرتبة الرابعة القرارات الصادرة بتأجيل استئناف العمال والأحكام الصادرة بالتعويض لصالح صحفيين بنسبة بلغت 4.5% بواقع (3) قرارات لكل منهم من إجمالي عدد القرارات. وتساوت في المرتبة الخامسة القرارات الصادرة برفض تظلم الصحفيين مع تأجيل محاكمة جنائية موضوعية مع حجز استئناف عمال للحكم مع تأجيل مناقشة أمام الخبراء مع إخلاء سبيل بضمان محل الاقامة بنسبة بلغت 2.8% بواقع قرارين اثنين لكل منهم من إجمالي القرارات الصادرة، وتساوت في المرتبة السادسة والأخيرة قرارات استمرار العمل بالتدابير الاحترازية، مع قرارات حجز قضايا جنائية للحكم، و قرارات رفض الاستئناف، وقرارات مد أجل النطق بالحكم، وقرارات تأجيل التحقيق وقرارات إحالة دعاوى عمالية للتحقيق، والحكم بالغرامة والبراءة، وقرارات إنهاء مأمورية الخبراء والحكم برفض الدعوى بنسبة بلغت 1.5% بواقع قرار واحد لكل منهم من إجمالي القرارات الصادرة.

تصنيف القضايا وفقًا للتوزيع الجغرافي

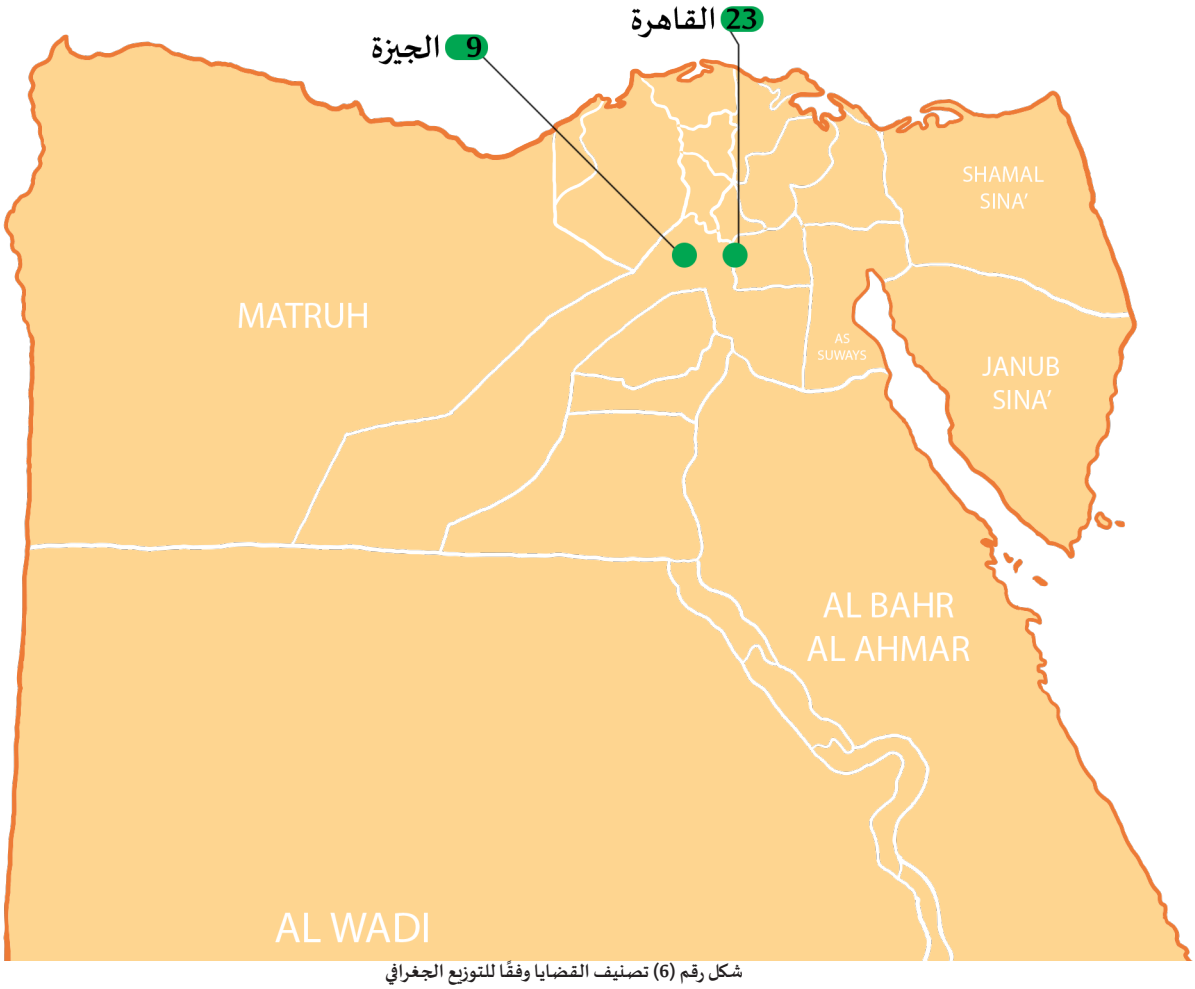

شكل رقم (6) تصنيف القضايا وفقًا للتوزيع الجغرافي

انحصرت قضايا الصحفيين/ات والإعلاميين/ات من حيث النطاق الجغرافي بين محافظتي القاهرة والجيزة، وذلك بنسبة 71.9% في محافظة القاهرة بواقع (23) قضية، ونسبة 28.1% في محافظة الجيزة بواقع (9) قضايا.

القسم الثاني:

أبرز قضايا الصحفيين/ات والإعلاميين/ات خلال الربع الرابع من عام 2022

يسلط هذا القسم الضوء على عدد من القضايا التي برزت أثناء عمل وحدة الدعم والمساعدة القانونية خلال الفترة التي تغطيها النشرة، ورؤية المؤسسة في تلك القضايا.

1) مضايقات الصحفيين وملاحقتهم بسبب عمل صحفي: برز خلال الربع الأخير من عام 2022 مضايقات وملاحقات لعدد من الصحفيين على خلفية عمل صحفي قاموا بإعداده. ففي منتصف شهر نوفمبر 2022 تعرضت ايمان عادل الصحفية بجريدة الدستور لعدد من المضايقات عقب قيامها بنشر تقرير صحفي عن اعتصام عدد من الصحفيات داخل نقابة الصحفيين على موقع درج الإخباري. كانت أولها زيارة أفراد أمن إلى قريتها والتواصل مع شقيقها لمعرفة محل إقامتها في محافظة القاهرة قبل أن يتم إطلاق سراحه، ولم تتوقف المضايقات على الملاحقات الأمنية فقط للصحفية أو أحد أفراد اسرتها، فبعد يومين من زيارة قوات أفراد الأمن لمنزل أسرة الصحفية في بلدتها أصدرت جريدة الدستور التي تعمل بها الصحفية إيمان عادل قرارًا بفصلها من العمل دون مبرر أو مسوغ قانوني على الرغم من كون أوراق قيدها كصحفية بجداول تحت التمرين عن جريدة الدستور.

وترى مؤسسة المرصد المصري أن اتخاذ مثل تلك القرارات يعكس أزمة واضحة حول دور نقابة الصحفيين في حماية الصحفيين/ات من الملاحقات والمضايقات بسبب عملهم الصحفي مما يعطي مؤشرًا سلبيًا في ملف الحريات الإعلامية.

القسم الثالث:

الأحكام وقرارات إخلاء سبيل الصحفيين/ات والإعلاميين/ات خلال الربع الرابع من العام 2022

1) الحصول على حكم بالتعويض عن الفصل التعسفي لصالح صحفي

في 26 أكتوبر 2022 حصلت مؤسسة المرصد المصري للصحافة والإعلام، على حكم قضائي، لصالح الصحفي أحمد بكر، حيث "قضت الدائرة (10) عمال كلى شمال الجيزة بـ قبول الدعوى رقم (741) لسنة 2020 المقامة من مؤسسة المرصد المصري بصفتها وكيل عن الصحفي أحمد بكر، ضد جريدة التحرير بإلزام الصحيفة بالتعويض عن الفصل التعسفي للصحفي، ورفض الدعوى الفرعية المقامة من الجريدة والخاصة بطلب فصله من العمل.

2) إخلاء سبيل الصحفي سعيد جمال الدين بضمان محل إقامته

في 22 نوفمبر 2022 أصدرت نيابة المقطم قرارا بإخلاء سبيل الصحفي سعيد جمال الدين رئيس تحرير بوابة مصر المحروسة بضمان محل إقامته عقب سماع أقواله فى البلاغ رقم 8373 لسنة 2022 جنح قسم المقطم والمقدم من مساعد وزير الداخلية الأسبق اللواء اسامة الصغير ومجموعة من رؤساء مجلس إدارة شركة بيت الخبرة. وتضمنت قائمة الاتهامات التي وجهت الى الصحفي سعيد جمال الدين سب وقذف المجني عليهم بالألفاظ الواردة بالتحقيقات باستخدام حساب شخصي على موقع التواصل الاجتماعي فيسبوك لارتكاب جريمة السب، تعمد إزعاج الغير بواسطة وسائل تنظيم الاتصالات.

وقام محامو وحدة الدعم والمساعدة القانونية بمؤسسة المرصد المصري للصحافة والإعلام بحضور التحقيقات مع الصحفي والمطالبة بإخلاء سبيله وتقديم الدعم القانوني اللازم له.

3) إخلاء سبيل عضو مجلس نقابة الصحفيين محمود كامل بضمان محل الإقامة

في 27 نوفمبر 2022 نيابة استئناف القاهرة أصدرت قرارا بإخلاء سبيل الكاتب الصحفي محمود كامل عضو مجلس نقابة الصحفيين بضمانه الشخصي، وذلك عقب التحقيق معه في المحضر رقم 7 لسنة 2022 المقدم ضده من جانب علاء ثابت رئيس تحرير جريدة الأهرام.

وتتضمن قائمة الاتهامات التي يواجهها محمود كامل التالي: سب علاء الدين كمال وتوجيه الألفاظ الثابتة بصفحته الشخصية على موقع الفيسبوك، واستخدام حساب شخصي على موقع التواصل الاجتماعي فيسبوك لارتكاب جريمة السب موضوع الاتهام الأول، وإزعاج الغير بإساءة استخدام وسائل الاتصالات بأن وجه لعلاء الدين كمال الألفاظ المثبتة بالأوراق، والتي نالت من قدره وحطت من شأنه وأثارت في نفسه الضيق على النحو المبين بالتحقيقات".وتعود أحداث القضية بين كامل وثابت إلى شهر أبريل الماضي، على خلفية انتحار الصحفي عماد الفقي داخل مؤسسة الأهرام أواخر أبريل 2022.
وقام محامو وحدة الدعم والمساعدة القانونية بمؤسسة المرصد المصري للصحافة والإعلام بحضور التحقيقات مع الصحفي والمطالبة بإخلاء سبيله وتقديم الدعم القانوني اللازم له.

4) الحصول على حكم لصالح الصحفي عامر خميس

في 28 نوفمبر 2022 حصلت مؤسسة المرصد للصحافة والإعلام، على حكم قضائي أول درجة لصالح الصحفي عامر خميس مصطفى باستمراره في عمله بجريدة اليوم السابع، بإلزام الجريدة بصرف ما لم يتم صرفه من الراتب وحقوقه المالية.

وكانت جريدة اليوم السابع فصلت الصحفي عامر خميس في أواخر ديسمبر 2020، ومنعته من دخول مقر الجريدة دون إبداء أي أسباب مشروعة، أو إجراء أي تحقيقات داخلية بالجريدة، الأمر الذي اضطر الصحفي إلى التقدم بشكوى رسمية إلى نقابة الصحفيين آملا في تسوية المشكلة بطريقة ودية، كما حرر محضر إثبات حالة بقسم شرطة الدقي، وتقدم بشكوى إلى مكتب العمل يتضرر فيها من قرار فصله ويطلب عودته إلى العمل وصرف الأجر الشهري عن شهر ديسمبر 2020، والعلاوات والحوافز وبدل مهلة الإخطار. بدوره أخطر مكتب العمل، الجريدة والصحفي بالحضور، إلا أن الجريدة لم تحضر، ولم يمثل عنها وكيل، ولا تعذر التسوية الودية، أحيلت الشكوى للمحكمة العمالية المختصة، وأثناء تداول الدعوى بالمحكمة، وجه وكيل جريدة اليوم السابع دعوى فرعية فصل الصحفي، ودفعت محامية المرصد برفض الدعوى الفرعية، وأحقية الصحفي بالتعويض عن الفصل التعسفي، وصدر فيها الحكم سالف الذكر.

5)الحصول على حكم ببراءة الصحفي حسام السويفي

في 30 نوفمبر 2022 قضت الدائرة الثانية في محكمة الجنح الاقتصادية ببراءة الصحفي حسام السويفي رئيس تحرير بوابة سوشيال برس الاخباري في اتهامي سب الصحفي علي حسن رئيس مجلس إدارة وكالة انباء الشرق الاوسط وتعمد ازعاجه باستخدام حساب على شبكة التواصل الاجتماعي فيسبوك. وكان الصحفي على حسن قد تقدم ببلاغات الى الإدارة العامة لمكافحة جرائم تكنولوجيا المعلومات ضد الصحفي حسام السويفي على خلفية نشره عدد من الأخبار والتقارير على موقع سوشيال برس الاخباري عن وكالة انباء الشرق الاوسط متضمنة صورة الصحفي علي حسن.

وباشرت النيابة العامة التحقيقات في البلاغات المقدمة من الصحفي علي حسن وإحالتها إلى محكمة الجنح الاقتصادية واتهام الصحفي حسام السويفي بالسب والقذف والتشهير وتعمد ازعاج الغير باستخدام حساب على شبكة التواصل الاجتماعي فيسبوك، وتداولت الدعوى بالجلسات وبجلسة الحكم قضت المحكمة بتغريم الصحفي حسام السويفي عن واقعتي القذف والتشهير بالبراءة في واقعتى السب والإزعاج.

6) الحصول على حكم لصالح الصحفي فاروق لطفي

في 28 ديسمبر 2022 حصلت مؤسسة المرصد للصحافة والإعلام، على حكم قضائي أول درجة لصالح الصحفي فاروق لطفي، حيث قضت الدائرة الثانية عمال كلى شمال الجيزة في الدعوى رقم 1617 لسنة 2021 عمال كلى شمال الجيزة المقامة من الصحفي فاروق لطفي ضد جريدة الموجز، برفض الطلب العارض المقدم من الجريدة "فصل الصحفي"، وبقبول الدعوى المقامة من الصحفى ضد الجريدة والقضاء بإثبات علاقة العمل، وإلزام الجريدة بدفع مبالغ مالية كتعويض عن الأضرار المادية والأدبية التي لحقت بالصحفي جراء فصله تعسفيا من العمل.

المـــرصـد المصـــري للصـــحافة والإعـــلام
Egyptian Observatory for Journalism and Media

"المرصد المصري للصحافة والإعلام"

مؤسسة مجتمع مدني مصرية تأسست بالقرار رقم 5805 لسنة 2016.
وتتخذ "المؤسسة" من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمعاهدات والمواثيق الدولية الخاصة بحرية الصحافة والإعلام والدستور المصري مرجعية لها.ا
تهدف "المؤسسة" إلى الدفاع عن الحريات الصحفية والإعلامية وتعزيزها، والعمل على توفير بيئة عمل آمنة للصحفيين والإعلاميين في المجتمع المصري من ناحية، والعمل على دعم استقلالية ومهنية الصحافة والإعلام من ناحية أخرى.

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف يعمل "المرصد" عبر برامج وآليات متنوعة؛ تقوم بعضها برصد الانتهاكات الواقعة بحق الصحفيين والإعلاميين وتوثيقها من ناحية، ورصد ونقد لبعض أنماط اللامهنية في عدد من الصحف والمواقع الإلكترونية ووسائل الإعلام من ناحية أخرى. كما تقدم "المؤسسة" الدعم القانوني المباشر أو غير المباشر للصحفيين أو الإعلاميين المتهمين في قضايا تتعلق بممارستهم لمهنتهم. كما تقوم "المؤسسة" بالبحوث والدراسات الخاصة بوضع حرية الصحافة والإعلام في المجتمع، وتقدم أيضًا مجموعة من التدريبات والندوات التثقيفية من أجل تعزيز قدرات الصحفيين والإعلاميين، والارتقاء بمستواهم المهني وتعريفهم بحقوقهم وواجباتهم وطرق أمنهم وسلامتهم أثناء تأدية عملهم.

رؤيتنا
دعم وتعزيز حرية الصحافة والإعلام واستقلالهما، والوصول إلى بيئة مهنية ومناخ آمن وملائم لعمل الصحفيين والإعلاميين في دولة يكون أساسها سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان.